

(مترجمة)

العناوين:

- إندونيسيا تمرر قانوناً جنائياً يحظر ممارسة الزنا
- مخاوف أوروبا بشأن قانون خفض التضخم الأمريكي

التفاصيل:

إندونيسيا تمرر قانوناً جنائياً يحظر ممارسة الزنا

أقرت إندونيسيا قانوناً جنائياً جديداً مثيراً للجدل يتضمن تحريم ممارسة الزنا، في تغييرات يزعم المنتقدون أنها قد تقوّض الحريات في الدولة. وتنطبق القوانين الجديدة على الإندونيسيين والأجانب. وقد أثار القانون احتجاجات قادها الطلاب على مستوى البلاد عندما أصدرت مسودة كاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وسط مخاوف من تقييد الحريات الشخصية. ويعاقب بموجبه كلا الجنسين على الزنا بالسجن لمدة تصل إلى عام أو بغرامة بموجب القانون. كما يعاقب على المعاشرة بالسجن ستة أشهر أو غرامة مالية، على الرغم من عدم إبلاغ الشرطة بذلك من طرف الوالدين أو الأطفال أو الزوج.

وتقول جماعات حقوقية إن المقترحات تؤكد النزعة المحافظة المتزايدة في بلد لطالما أشيد به للتسامح الديني مع العلمانية المنصوص عليها في دستوره. منذ سقوط خليفة سوهارتو، الذي قمع الجماعات الإسلامية السياسية بلا رحمة، كان هناك حشد متزايد حول القيم الإسلامية، والشعور بأن الإسلام مهدد من التأثيرات الخارجية في العديد من مناطق جزيرة جاوة، حيث يعيش أكثر من نصف الإندونيسيين. وكان رد وسائل الإعلام العالمية سلبياً، فقد قدموا هذه الخطوة على أنها خطوة إلى الوراء في العالم الحديث.

مخاوف أوروبا بشأن قانون خفض التضخم الأمريكي

سافر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حيث التقى بالرئيس جو بايدن وناقش قانون خفض التضخم الذي سيتم تنفيذه قريباً. ويشمل الإجراء ٣٧٠ مليار دولار من الإعانات والإعفاءات الضريبية للاستثمار الأخضر. لكن الشرط الرئيسي لهذا هو أن تكون معظم سلسلة التوريد للسلع المؤهلة في أمريكا الشمالية. لكن أوروبا، مع وجود فرنسا في الطليعة، صاغت القانون على أنه جهد غير قانوني لصيد الصناعات الأوروبية المتطورة والاستراتيجية عندما تكون القارة في أضعف حالاتها. ويهدد المسؤولون الأوروبيون واشنطن بحرب تجارية ودعوى قضائية أمام منظمة التجارة العالمية إذا لم تقدم مزايا صناعاتهم مماثلة لتلك المتوفرة في كندا والمكسيك. على مدى عقود، عززت أمريكا التجارة الحرة العالمية من أجل إنشاء نظام يخدم سياستها. لكن على مرّ السنين، رأى دافع الضرائب في أمريكا انتقال الوظائف والصناعات إلى الخارج، وحصلت الشركات الأجنبية على امتياز دخول السوق الأمريكية، على حساب الشركات الأمريكية المحلية. إن أيام العولمة تُشجع الآن بالنزعة القومية الاقتصادية والاستناد إلى الخارج بدلاً من النقل إلى الخارج.